مع تزايد المخاوف بشأن نقص محتمل في الإمدادات خلال الشتاء المقبل

محللان: انتعاش الطلب في الصين وراء ارتفاع أسعار النفط

خالد بودي

أسعار النفط تواصل الانتعاش

أحمد كرم

بودي: توقعات باستمرار ارتفاع الأسعار حتى نهاية 2023

أرجع محللان نفطيان كويتيان ارتفاع أسعار النفط في تداولات الأسبوع الماضي لأعلى مستوياتها منذ نوفمبر الماضي إلى تزايد المخاوف بشأن نقص محتمل في الإمدادات خلال فصل الشتاء المقبل وانخفاض مخزونات النفط الأمريكية لأدنى مستوى لها منذ ديسمبر الماضي.وذكر المحللان في تصريحين متفرقين أن ارتفاع أسعار النفط جاء أيضا مدعوما بتصاعد الآمال بشأن انتعاش الطلب في الصين – أكبر مستورد للنفط في العالم – على خلفية تعافي نشاط التصنيع هناك خلال شهر أغسطس الماضي.

وقال المحلل النفطي ورئيس مركز الأفق للاستشارات الإدارية خالد بودي إن ارتفاع أسعار النفط وراءه عدة أسباب أهمها استمرار تحالف (أوبك +) في التمسك بتخفيضات الإنتاج ووجود حالة من التفاؤل بأوضاع الاقتصاد العالمي والأسواق المالية مما دفع المضاربين للإقبال على الشراء وهو ما عزز بدوره وضع الأسعار ودفعها للارتفاع.

وأضاف بودي أن تحرك الحكومة الصينية لدعم النمو الاقتصادي يعني المزيد من الطلب على النفط من جانب الصين مشيرا إلى أن هذه الزيادة في مستويات الطلب من شأنها دفع الأسعار للارتفاع.وذكر أن من الدوافع الرئيسية لارتفاع الأسعار انخفاض مخزونات النفط الخام الإستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية ما يعني أيضا وجود طلب متزايد على النفط مضيفا أن "تحالف (أوبك +) سيستمر متماسكا نظرا إلى المصالح المشتركة بين الأعضاء".وتوقع أن تبقى أسعار النفط مرتفعة حتى نهاية عام 2023 نتيجة بقاء واستمرار العوامل التي أدت للارتفاعات الحالية مشيرا إلى أن الأسعار قد تتجاوز عتبة الـ 100 دولار خلال النصف الثاني من عام 2024.

من جانبه قال المحلل النفطي الكويتي أحمد كرم إن قرارات تحالف (أوبك +) الأخيرة بتخفيض إنتاج النفط إضافة إلى بعض التخفيضات الطوعية من بعض دول هذا التحالف جاءت محاولة من (أوبك +) لدعم توازن الأسواق النفطية لتصل للمستويات المرجوة للجميع والحصول على أسعار "عادلة".

وأكد كرم أهمية الحفاظ على مستويات أسعار النفط الحالية بالنسبة لدول (أوبك +) نظرا إلى اعتمادها بشكل كبير على الإيرادات النفطية لتغطية موازناتها العامة أو مشاريعها التنموية.

وذكر أن أسعار النفط الحالية التي تتراوح عند مستوى 90 دولارا للبرميل "مقبولة" لجميع أطراف المعادلة النفطية مشيرا إلى عدم الحاجة لإي إجراء إضافي في الفترة الحالية من (أوبك +) سوى استمرار قراراتها الأخيرة بالتخفيض فترة أطول.

ولفت إلى أن التوترات الروسية–الأوكرانية المستمرة والتي عادت بقوة أخيرا ساعدت في رفع أسعار النفط جراء تصاعد المخاوف من نقص الإمدادات النفطية العالمية موضحا أن رفع معدلات الفائدة إضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم عالميا ساهم أيضا في رفع أسعار النفط.

وكانت العقود الاجلة لخام برنت ارتفعت في تداولات الجمعة الماضي 73 سنتا لتبلغ عند التسوية 65ر90 دولار للبرميل فيما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 64 سنتا لتبلغ 51ر87 دولار.

كرم: أسعار البرميل الحالية "مقبولة" لجميع أطراف المعادلة النفطية

خلال مشاركته في الاجتماع الـ 62 لمجلس إدارة الغرف الخليجية

البديوي: القطاع الخاص الركيزة الأهم لضمان اقتصاد خليجي مستدام

وصف الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي القطاع الخاص أنه يعد من أهم الركائز الأساسية في ضمان اقتصاد خليجي مستدام قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية.

جاء ذلك في كلمة القاها البديوي خلال مشاركته في الاجتماع ال62 لمجلس إدارة الغرف الخليجية الذي تستضيفه البحرين برئاسة رئيس اتحاد الغرف الخليجية للدورة الحالية السعودي حسن الحويزي ومشاركة رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد الصقر. ونقل البديوي لمجلس إدارة اتحاد الغرف الخليجية تأكيدات قادة ورؤساء دول مجلس التعاون خلال لقاءاتهم دعم مسيرة العمل الخليجي المشترك لتحقيق تطلعات مواطنيهم نحو مزيد من الترابط والتعاون والتكامل في مختلف المجالات.

وأشار إلى أن توجيهاتهم السامية بأهمية دعم وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دول مجلس التعاون الخليجي تهدف خلق بيئة جذابة وتنافسية تسهم في بناء شراكات مستدامة تحقق الرؤى الاقتصادية المنشودة لدول المجلس.

وأعرب البديوي عن تطلعه الى استمرار وزيادة التعاون والتكامل بين الأمانة العامة للمجلس والقطاع الخاص الخليجي ممثلا باتحاد الغرف الخليجية للعمل على معالجة التحديات والعقبات التي تواجه القطاع الخاص الخليجي والعمل على تذليلها وإيجاد الحلول الناجحة لها وتقديم المبادرات الخلاقة التي تخدم القطاع وتسهم في زيادة وتعميق التكامل الاقتصادي بين دول التعاون الخليجي.

وأشار الى حرص الأمانة العامة لمجلس التعاون على رصد ودراسة التحديات والعوائق التي تواجه القطاع الخاص تمهيدا لرفعها للجان الوزارية والفنية المختصة لمعالجتها والبحث عن حلول مستدامة لها ومن أهمها تعزيز التجارة البينية بين دول المجلس ومعالجة التحديات التي تواجهها.

وكشف عن أنه من المقرر أن يطرح على لجنة التعاون التجاري خلال اجتماعها المقبل في مدينة صلالة بسلطنة عمان دراسة متكاملة عن معوقات التجارة البينية ومقترحات حلها والتي تم اعدادها بالتنسيق مع الأمانة العامة لاتحاد الغرف الخليجية.

وأضاف انه سيتم رفع الخطوات اللازمة لاستكمال متطلبات الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة للجنة التعاون المالي والاقتصادي خلال اجتماعها المقبل بمدينة مسقط تنفيذا لتوجيهات قادة دول المجلس في قمتهم ال43 ولقائهم التشاوري ال18 الذي عقد في جدة.

وأوضح أن "التحديات الدولية المستجدة والتغيرات الاقتصادية السريعة مثل الصراعات العسكرية والتغير المناخي والتضخم والنقص في سلاسل الامدادات وتقلبات أسعار الطاقة والغذاء تستلزم بذل المزيد من الجهود للتنسيق وتسريع العمل للحد من المخاطر".

ووصف اللقاءات الدورية التشاورية بالنماذج الناجحة متمنيا توسيع هذا النموذج ليشمل مستويات ومسؤولين آخرين بهدف إيجاد مساحة حوار دورية بين صانعي السياسات ومتخذي القرار في دول مجلس التعاون وبين رؤساء وأعضاء الغرف التجارية والصناعية حول مختلف الموضوعات المتصلة بقضايا التعاون الاقتصادي الخليجي.

من جانبه دعا رئيس اتحاد الغرف السعودية حسن الحويزي إلى تأسيس صندوق تمويلي واستثماري خليجي مشترك موجه لدعم مبادرات الشركات الخليجية المشتركة التي تسعى لبناء الشراكات والتكامل الاقتصادي لدول المجلس.

واشار إلى النجاح الذي حققته الصناديق التمويلية الحكومية بدول المجلس الداعمة لمشاريع القطاع الخاص في مختلف المجالات التنموية.وأضاف ان "مثل هذه الخطوات التي نتطلع لتحقيقها تنبع من إدراكنا العميق بضرورة تحقيق أكبر استجابة ودعم ممكنين من قبل القطاع الخاص الخليجي للتوجهات الحكيمة لقادة دول المجلس في التسريع بخطوات التكامل الاقتصادي الخليجي".

وأوضح أن اقتصاديات دول مجلس التعاون شهدت تحقيق معدلات نمو إيجابية رغم ما يشهده العالم من تقلبات في كافة الأصعدة وخاصة الاقتصادية وذلك نتيجة لما يشهده الاقتصاد الخليجي من دعم من قادة دول المجلس وتمكينهم للقطاع الخاص الخليجي مما جعل القطاع قادرا على المساهمة في التنمية الاقتصادية وخلق قيمة مضافة لاقتصاد الخليجي عززت من قدرته على المنافسة في الاسواق العالمية.

وأكد الحويزي أن القطاع الخاص الخليجي سيظل يدعم كل الجهود المبذولة من قبل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بين دول المجلس.

وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة التعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون من خلال توسيع المشاركة في اجتماعات اللجان الفنية والمتخصصة في المجالات ذات العلاقة المباشرة بالقطاع الخاص وخاصة هيئة الشئون الاقتصادية والتنموية ولجنة التعاون الزراعي وغيرها من اللجان الاقتصادية.

وأضاف أن قطاع الأعمال الخليجي يعتز بالشراكة مع الأمانة العامة لمجلس التعاون مشيرا إلى الاتفاقية الموقعة بين الأمانة والاتحاد حول العمل على برنامج مشترك يتضمن كافة المجالات ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي الخليجي والتعاون في تعظيم الاستفادة من المبادرات والمشاريع والبرامج التي تدعم التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي التي أقرت في قمة العلا بهدف تنفيذها بنهاية عام2025 وبما يمكن القطاع الخاص الخليجي من أداء دوره المأمول منه في ترسيخ دعائم الاقتصاد الخليجي وتحقيق التنمية المستدامة.

وبدوره أكد رئيس اتحاد الغرف العربية رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير ناس أهمية التكامل الاقتصادي الخليجي لتعزيز منظومة العمل الخليجي المشترك وتحقيق تطلعات ورؤى قادة دول مجلس التعاون الخليجي.

ولفت إلى أن ضرورة مواصلة عمليات الاندماج الاقتصادي وصولا للوحدة الاقتصادية الخليجية لمواجهة التحديات والمتغيرات العالمية الراهنة التي تستدعي مواجهتها بشكل جماعي من أجل التغلب على المعوقات والدفع بالعلاقات الخليجية نحو المزيد من التعاون الوثيق والتكامل المشترك في مختلف المجالات والقطاعات.

وأعرب خلال كلمته عن خالص التعازي والمواساة لشعب المغرب الشقيق ولأسر ضحايا الزلزال المروع الذى ضرب عددا من مناطق المملكة معربا عن التضامن الكامل مع الأشقاء في المغرب وتمنياته بالشفاء العاجل لكل المصابين.

كما هنأ السعودية والإمارات بانضمامهما إلى مجموعة (بريكس) بما يسهم في فتح الأسواق الخليجية أمام الدول الأعضاء فيها وأيضا فتح أسواقهم أمام الصادرات الخليجية.

ومن جانبه أكد النائب الأول لرئيس غرفة البحرين خالد نجيبي أهمية عقد هذه الاجتماعات الدورية مع القطاع الخاص الخليجي نظرا لدورها الفعال والرائد نحو تعزيز ترابط السياسات الاقتصادية في محيطها الخليجي.

جماعية للمسؤولين المشاركين في الاجتماع

بالتعاون مع جمعيّتي الفنطاس وصباح الأحمد التعاونيّتين

«KIB» يختتم مشروع تدريب حديثي التخرّج

اختتم بنك الكويت الدولي (KIB) أنشطة مشروع التدريب الميداني والعمل الجزئي لحديثي التخرّج، والذي تم تنظيمه بالتعاون مع جمعيتي الفنطاس ومدينة صباح الأحمد التعاونيّتين، وذلك في إطار استراتيجية البنك الهادفة إلى التركيز على تدريب وتأهيل المشاركين للإسهام في العمل ضمن قطاع المبيعات وخدمة العملاء بالإدارة المصرفية للأفراد في KIB.

وفي معرض تعقيبه على هذه المبادرة، قال رئيس المبيعات المركزية في KIB، عبد العزيز الشمري: "لقد حقّق هذا البرنامج كافة النتائج المرجوّة من حيث تمكين الشباب الكويتيين حديثي التخرّج المشاركين فيه من التمتّع بالتدريب العملي وتطوير مهاراتهم في المجال المصرفي، إضافة إلى تزويدهم بالخبرات الأساسية المناسبة لمساعدتهم في الاندماج بسوق العمل. وخلال البرنامج، الذي استمر لمدة 60 يوماً، قدّم KIB للمتدربين المشاركين مكافأة نقديّة وحوافز أداء متميّزة، إلى جانب الشهادات المعتمدة التي تؤكّد مشاركتهم ونجاحهم فيه".

عبد العزيز الشمري

وأشاد الشمري بالبرنامج التدريبي المتقدّم، لافتاً إلى أنه كان مخصّصاً لحديثي التخرّج من جامعة أو معهد (دبلوم) أو ثانوية عامة، من قاطني منطقة الفنطاس أو مدينة صباح الأحمد. وأضاف أن هذه المبادرة المهمة تعكس رؤية KIB وجهوده المتواصلة في التعاون مع كافة الجهات المعنية والمهتمة بتمكين الشباب الوطني، وتوفير فرص تعليمية وتدريبية تعزّز قدراتهم وتسهم في بناء مجتمع مزدهر ومستقبل واعد للكويت.

وتجدر الإشارة إلى أن KIB لا يوفّر جهداً في تعزيز مكانته بين أوائل داعمي الكفاءات الشابة الوطنية، كدليل على رغبته في الارتقاء بمفهوم العمل الجماعي وتوحيد الجهود من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة في المجتمع، وذلك عبر تنظيم مثل هذه المساهمات وغيرها الكثير من الأنشطة والفعاليات المجتمعية، بهدف الإسهام في توفير فرص عمل حقيقية للشباب تواكب طموحاتهم المهنية في العديد من القطاعات، وخاصة القطاع المصرفي، للمضيّ قُدماً نحو بناء مستقبل مهني ناجح.

شركة سيتي جروب ش.م.ك
City Group Co.

إعلان

توزيع الأرباح النقدية النصف سنوية
عن الفترة المالية المنتهية ٢٠٢٣/٠٦/٣٠

يسر مجلس إدارة شركة سيتي جروب ش.م.ك.ع أن يعلن للمساهمين الكرام بأنه اعتباراً من يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢٣/٠٩/١٣ سوف يتم توزيع الأرباح النقدية النصف سنوية عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/٠٦/٣٠ بنسبة ١٠٪ بواقع (١٠ فلس لكل سهم)، وفقاً لقرار مجلس الإدارة المؤرخ ٢٠٢٣/٠٩/٠٣، وبناء على تفويض الجمعية العامة العادية للمساهمين المنعقدة في ٢٠٢٣/٠٥/٠٢ وذلك للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة كما في تاريخ ٢٠٢٣/٠٩/٠٧ علماً بأنه سيتم تحويل الأرباح النقدية إلى حسابات المساهمين البنكية عبر خدمة التحويل الإلكتروني في الشركة الكويتية للمقاصة.

وفيما يخص السادة المساهمين الذين لم يتمكنوا من التسجيل في خدمة التحويل الإلكتروني الخاصة بتوزيع الأرباح، أو ممن لديهم أي استفسار عن تلك التوزيعات، يرجى مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة.

مجلس الإدارة